مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
المجلد:03/ العدد:02/ديسمبر2019 ، ص.67– 84

دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية

Institutions Small And Medium Their Role In Achieving Economical Development

بومدين وهيبة[1]
جامعة الجزائر3
Boumediene.wahiba@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2019/08/.03 تاريخ القبول: 2019/10/.30

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تسهم به المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية ذات أساس مستديم خاصة لدى الدول التي تعتمد في اقتصادها على الاقتصاد الريعي وجعلها كبديل استراتيجي له، وهذا من خلال قدرتها الفائقة في زيادة الطاقات الإنتاجية واستيعاب اليد العاملة، إذ اعتبرت من بين أفضل البدائل للإنعاش الاقتصادي وهذا بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي تواجهها، كما استخلصنا من الدراسة أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص أكبر بكثير من عدد المؤسسات التابعة للقطاع العام، ما دل أن مساهمتها في الناتج الداخلي الخام قليلة.

الكلمات المفتاحية: التنمية ، التنمية الاقتصادية ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
تصنيف JEL:O20، O1، H32

Abstract: This study aims at highlighting the role that small and medium enterprises contribute to achieving economic development with a sustainable basis, especially in countries that rely on the economy as a strategic alternative to it. This is achieved through their ability to increase productive capacity and absorb labor. Was considered one of the best for economic recovery, this despite the difficulties and obstacles encountered. We also concluded from the study that the number of small and medium enterprises in the private sector is much higher than the number of public sector institutions.

Keywords: Development; Economic development; Small and medium enterprises
JEL classification codes: O2, O1, H32.

[1] بومدين وهيبة، boumediene.wahiba@univ-alger3.dz

1. المقدمة:

حظى موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام من طرف العديد من الدول العالم،كون للدور الفعال الذي تسهم به في إحداث النمو والتنمية الاقتصادية بالنظر ما تملكه من فعالية وسرعة التأقلم مع متغيرات المحيط الاقتصادي ، إذ حتمت اليوم على الدول المتقدمة والأقل تقدما بالاهتمام والتركيز على سياسة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،و الحث على إنشائها من أجل تحقيق تنمية مستدامة خاصة في البلدان التي تعتمد في اقتصادها على الاقتصاد الريعي، وجعلها بديلة عنه...، ومن هذا المنطلق تم صياغة إشكالية البحث كما يلي:

"ما مدى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

من أجل الإجابة على الإشكالية السابقة تم صياغة الفرضية التالية :

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور فعال في تنمية الاقتصادية خارج المحروقات في الجزائر

المنهج المستخدم في الدراسة هو المنهج ألاستنتاجي والتحليلي، إذ هدفت الدراسة إلى تبين التنمية التي تحقق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ ما وفرت لها الظروف المناسبة خاصة القانونية لممارسة نشاطها ، فيما برزت الأهمية البحث في توضيح دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب جديدة للشغل وخلق للقيمة المضافة على المستوى الوطني والمحلي في الجزائر

ومن بين الدراسات السابقة نذكر دراسة،سنة 2010دراسة **جلالي بوشرف و بوخبزة خيرة** بعنوان:" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء الاقتصاد الوطني ، حيث هدفت الدراسة غلى التعرف على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مدى الانجازات التي تحققها من أجل النهوض بالاقتصاد المحلي ، مبرزا أهم العراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ممارسة نشاطها

2. التنمية والتنمية الاقتصادية :

استحوذ موضوع التنمية المستدامة اهتمام العالم خلال سنوات الماضية،وهذا على جميع الأصعدة(السياسية،الاقتصادية ،الاجتماعية،الثقافية والبيئية)،إلا أن تطبيقها يختلف من وسط

لآخر، إلا أنها تركز في طياتها على توفير حياة أفضل لكل فرد من أفراد المجتمع في حاضر والمستقبل...لهذا أتاحت الحكومات فرص حقيقية لإحداث التحول الجذري مم حتم على المجتمع الدولي الانتقال ملزم نحو الاقتصاد الأخضر من أجل ضمان مستقبل مستدام ومرغوب فيه يعزز الدالة الاجتماعية و الرفاه البشري والقضاء على الفقر دون الاستنفاذ الأصول البيئية .ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية يجب على المؤسسات بمختلف أنواعها الاهتمام بتحقيق الأهداف التنموية التي ترتكز على وجود استراتيجيات عمل مناسبة وهادفة في تكوين قاعدة اقتصادية ناجعة وفعالة أساسها الاستدامة

أصبح مصطلح التنمية متداول في كثير من الأوساط الاجتماعية، الاقتصادية ، السياسية إلا أن تطبيقه يختلف من بيئة إلى أخر و هذا حسب معايير التحليل التي تحليل كل بيئة ،إذ أنه يأخذ مفاهيم مختلفة حسب البيئة التي يستعمل فيها (محمد عبد **القادر** عطية، 2003، صفحة 69)

- وفق اللجنة العالمية للبيئة عرفت التنمية بأنها تلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع في تحقيق لهم حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع الأنماط الاستهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية المتاحة (المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2014).

فيما نجد أغلب التعريفات الاقتصادية للتنمية المستدامة تركز على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية،وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية،بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها،...في ظل الانفتاح نحو اقتصاد السوق و تزايد اهتمام السلطات بمسائل من خلال السعي لترشيد استعمال الموارد الطبيعة و البحث عن سبل الوصول إلى تنمية مستدامة بما يبقى من الرفاهية للأجيال المقبلة (للعمل، ديسمبر2001)،**ذلك** بتوفر احتياجات الأجيال الحالية بدون إحلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه والتمتع و وضع حد أدنى مئة عام لأي مشروع تنموي (قادري، 2013، صفحة 55).

- "هي تلك العملية التي تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها، وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي بين فترات زمنية، أوقد تكون ذات طابع دولي في نفس الفترة الزمنية (المعهد و المعهد العربي للثقافة العربية، بدون سنة نشر، صفحة 12)تعريف "**جيرالد مايير**" "**Gerrald Maier** خبير الأمم المتحدة" بأنها: "عملية يرتفع بموجبها الدخل القومي الحقيقي (كمية السلع والخدمات الموضوعة تحت تصرف

السكان) خلال فترة من الزمن". (المعهد و المعهد العربي للثقافة العربية، بدون سنة نشر، صفحة 12)

- ويعرفها أيضا بأنها "عبارة عن زيادة الناتج القومي نتيجة لتوزيع الموارد المعطلة بشكل أكثر كفاءة مما كانت عليه من قبل". (المعهد و المعهد العربي للثقافة العربية، بدون سنة نشر، صفحة 10)
- تعريف الاقتصادي "**س. واجل**" " **S. Wagel**"فيرى أن: "التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي تتضمن الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحوال المرغوب فيها أو التي يمكن تحقيقها وهي موازنة قد تكون ذات طابع قومي بين فترات زمنية، أوقد تكون ذات طابع دولي في نفس الفترة الزمنية".

التنمية الاقتصادية "كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، كما انها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع" (بكري، 1988، صفحة 63)

- تعريف **علي أحمد عتيقة**" دبلوماسي سابق بالأمم المتحدة فيرى بأن: "التنمية الاقتصادية عملية إنسانية تتكون من تفاعل عناصر الإنتاج المتعارف عليها (الأرض، العمل، ورأس المال و الإدارة) بناء على قرارات استثمارية تهدف إلى زيادة حقيقية في إنتاج الاقتصاد الوطني من مختلف السلع والخدمات اللازمة للاستهلاك المحلي والتصدير والتوفير الفردي والقومي، كما أنها تشمل أيضا عوامل رئيسية غير اقتصادية مثل القيم الاجتماعية والعقيدة الدينية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة، ومدى قابليتها لتسهيل أو إعاقة التنمية العملية في كل مجتمع على حدة، وخلال فترات زمنية محددة، كما تتصل العملية بعوامل اقتصادية وسياسية دولية تؤثر في تحركاتها واتجاهاتها على الصعيد القطري والاقليمي". (للبترول، بدون سنة نشر)
- كما أن هناك من الاقتصاديين من يؤكد بان: "التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يزداد فيها الدخل القومي، ودخل الفرد في المتوسط، بالإضافة إلى تحقيق معدلات عالية من النمو في قطاعات معينة تعبر عن التقدم". (مدحت العقاب، 1983، صفحة 455)

✍ ويعرفها البعض على "أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، ويحدث بمقتضى هذا الانتقال إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي". (عجيمية، عطية ناصف، و نجا، 2006، صفحة 77)

3. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لا يوجد مفهوم دقيق وشامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فالمؤسسات التي تعتبر في الدول المتقدمة صغرى، تعتبرها الدول النامية كبرى، ولقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعايير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار المبيعات والإيرادات، معيار الإنتاج،...ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها، و هنا يوجد أيضا اختلاف حول الحد الأعلى والأدنى لعدد العاملين مثلا في ألمانيا لا يزيد العدد على 49 عامل وفي انجيلترا 200 عامل و 300 عامل في اليابان. ورغم هذا الاختلاف يمكن سرد بعض التعاريف نذكر منها:

- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مشاريع التي لا يتجاوز عدد العاملين فيها 250 مشتغلا (راتول، يومي 17 و 18 أفريل 2006، صفحة 173)
- ❖ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي عبارة عن مشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكانياتها الذاتية " (أبو موسى، 2003، صفحة 04).

وفي دراسة حديثة عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة قام بها إتحاد دول بلدان جنوب شرق أسيا ASEAN فقد اعتبر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يكون عدد عمالها أقل من 100 عامل (سبنسر هل و صليب، 1998، صفحة 111)أما في الجزائر فأخذ المشرع بالمعايير الأوروبية، فعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة كما يلي:"فالمؤسسة الصغيرة هي كل مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها 200 مليون دج أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج، إلى حين المؤسسة المتوسطة حسب هذا القانون هي كل مؤسسة تشغل من 50 إلى 250 شخص ويكون رقم أعمالها السنوي ما بين 200 مليون دج و2 مليار دج، أن يكون حصيلتها السنوية ما بين 100 إلى 500 مليون دج "

بصعب تحديد مفهوم خاصة مع الغياب التعريف الشامل وواضح من طرف الباحثين المهتمين بهذا القطاع من بين القيود التي تتحكم في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر منها :

أ/. **تنوع في النشاط الاقتصادي**:فالنشاط الاقتصادي للمؤسسة يلعب دورا رئيسيا في تحديد مفهومها لذا نجد المؤسسات الإنتاجية التي تتطلب استثمارات كبير وعدد كبيرا من العمال كصناعة السيارات ، فيما نجد المؤسسات الخدماتية تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط بمقارنة بالمؤسسات الإنتاجية.

ب/.**اختلاف في درجة النمو**:ان التبيان في درجات النمو يقسم العالم إلى مجموعتين : مجموعة الدول المتقدمة وأخرى النامية، مما ينعكس هذا التباين على مستوى التقدم وتطور التكنولوجي المستخدم في كل بلد ما ينعكس على منهجية عمل المؤسسة وتقدمها على جل الأصعدة على سبيل المثال المؤسسات الصغيرة أو المتوسطة في أمريكا يمكن اعتبارها مؤسسات كبيرة في الجزائر أو المغرب وهذا راجع لدرجة النمو البلد.

ج/. **تعدد فروع النشاط الاقتصادي**:على سبيل المثال نجد النشاط التجاري ينقسم إلى التجار بالجملة والتجار بالتجزئة

د/. **تعدد الأطراف المعنية**: إذ نجد:

- **الحكومة** :تمنح الدولة تراخيص للمؤسسات لممارسة نشاطها الاقتصادي
- **المستثمرون**:في حالة إذ قرر شخص ما فتح مؤسسة عليه باختيار اسم لها
- **علماء الإدارة** :لان تنظيم وإدارة المؤسسات يتأثر بعدد العاملين فيها حيث أن حجم المؤسسة له علاقة بعدد العمال فيها إذ نقول عن المؤسسة كبيرة إذ كانت تضم عدد كبير من العمال والعكس صحيح (برنوطي نايف، 2010، صفحة 20)
- **علماء الاقتصاد**:يهتم الاقتصاديون بمعرفة عدد الوحدات التي يتكون منها النشاط الاقتصادي مثلا عدد الوحدات الصناعية أو الخدماتية وكذلك العوامل الإنتاج المستخدمة

4. أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يمكن تصنيفها إلى عدة أصناف منها:

1) التصنيف الاقتصادي:

أ). **حسب المعيار النشاط الممارس**: مؤسسة إنتاجية،مؤسسة تجارية، مؤسسة خدماتية (مصطفى أبو ناعم، 2002، صفحة 11)

ب). **حسب أسلوب العمل** : تنقسم إلى المؤسسات المصنعة والمؤسسات الغير المصنعة .

ج). **حسب طبيعة منتجاتها:** يمكن تقسيمها إلى:

☜ **مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية**:حيث يرتكز نشاط المؤسسات المختصة بإنتاج السلع على المنتجات التالية :المنتجات الغذائية، منتجات الجلود والأغذية والنسيج ، تحويل المنتجات الفلاحية...

☜ **مؤسسات إنتاج السلع الوسطية** : تحويل معادن، صناعة الميكانيكية والكهرباء،المحاجر والمناجم

2) **حسب معيار الحجم** :

نجد معياريين أساسين هما:

أ). **المعيار الكمي** : وهي مجموعة من المؤشرات النقدية و الغير النقدية والتي تعتم بالتصنيف المؤسسات اعتمادا على مجموعة من السمات التي تبر الفروقات بين الأحجام المختلفة للمؤسسات كعدد العمالة، رأس المال

ب). **المعيار النوعي** :تعدد هذه الأخيرة في تكوين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومن أكثير المعايير شويعا نذكر:

- ✍ **استقلالية العمل والإدارة**: المدير هو المالك وهو له الصلاحية اتخاذ القرار داخل المؤسسة و يتحمل كامل المسؤولية فيما يخص الالتزامات المشروعة إتجاه الغير.
- ✍ **حصة المؤسسة في السوق** :تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مؤسسات تنافسية في السوق وليست احتكارية لذا فإن حصتها في السوق محدودة.
- ✍ **الملكية** :حيث نميز ثلاثة أنواع قد تكون عامة ، أو خاصة ، مختلطة

5. آليات وبرامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

في ظل ما تشهده المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مشاكل والمعوقات ، قامت وزارة المشرفة عليها بوضع مجموعة من الآليات التنظيمية التي من شأنها دعم و ترقية هذه المؤسسات نذكر منها:

1.5. تطوير المنظومة المعلوماتية الاقتصادية والإحصائية:

هدفت الوزارة المكلفة بالمؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى بناء نظام معلومات اقتصادي وإحصائي قوي وفعال يمكن هذه المؤسسات من استغلاله في ظروف أحسن هذا من جهة ، ومن جهة أخرى حتى تتمكن الوزارة من أخذ صورة دقيقة عن وضعية مختلف قطاعات

النشاط ، وتتيح لها فرصة إعداد مخططات التأهيل وإنشاء بنوك المعلومات.، وفي سنة 2003 تم انجاز دراسات وتحقيقات اقتصادية على ثلاثة صناعات وهي: الصناعة الغذائية، مواد البناء، الكيمياء والصيدلة(Ministere, 2004, p. 04) ، وتم تخصيص مبلغ مالي من ميزانية الوزارة قدره 100مليون د.ج لانجاز مجموعة من الدراسات والتحقيقات الاقتصادية ، من بينها 5 دراسات في طور الإعداد في فروع البناء والأشغال العمومية، التجارة والتوزيع، الخشب والفلين والورق، الصناعات النسيجية، الإلكترونيك والالكتروتقني والأعلام الآلي.

2.5. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : وهذا من خلال تحسين القدرة التنافسية وجعلها مواكبة للتغيرات العالمية خاصة على مستوى المجال الاقتصادي في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية، تفرض علينا إيجاد الطرق الحديثة ،ذات ناجعة وفعالية في عملية تأهيل المؤسسات(Bagnaso & Sabel, 1994, p. 27) وحتى تتمكن المؤسسات الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، وبالنظر للتحديات المذكورة آنفا التي تنتظرها، عدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية) وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(برنامجا وطنيا لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقيمة واحد مليار دينار سنويا يمتد إلى غاية سنة 2013، إذ إعتبر هذا البرنامج بمثابة تنمية سوسيو اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي ،وهذا بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذي تنافسية و فعالية في سوق مفتوح، وإنشاء قيم مضافة جديدة وفي خلق مناصب شغل دائمة، وتطوير الصادرات خارج المحروقات، و التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ومن بين أهدافه الأساسية التي رمى إليها البرنامج تأهيل المؤسسات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكر:

- ✓ خلق تنسيق فعال بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب.
- ✓ تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج، مع العمل على تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، عن طريق إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع ، وسبل دعم من خلال تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة لبلوغ الترقية المحلية.
- ✓ المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل، والمتعلقة بترقية المؤهلات المهنية .

3.5. ترقية المناولة والشراكة: حيث تم تأسيس مجلس وطني لترقية المناولة يلتقي فيه المناولون والشركات الصناعية الكبرى لتنمية المناولة الصناعية، حيث تعتبر هذه الأخيرة من أهم الوسائل لتنمية القطاع وتعزيز عمليات الشراكة بين القطاع الوطني الخاص والعام وكذا مع الشركاء الأجانب، كما تم تنصيب مختلف الهياكل التنظيمية المكونة له.كما قامت الوزارة بعمل تحسيسي اتجاه المتعاملين الاقتصاديين للاندماج في فضاءات ترقيتها.

6. الإجراءات ومراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

1.6. مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر : مرت بثلاث مراحل وهي على نحو التالي:

☜ **المرحلة الأولى تمتد من1963إلى غاية1982** (والاجتماعي، 1999، صفحة 08) :

اعتماد الجزائر غداة الاستقلال النظام الاشتراكي الذي يقوم على تحكم الدولة في القوى الاقتصادية للتنمية وإعطاء الأولوية للقطاع العام على الخاص أدى إلى تهميش دور قطاع PME-PMI وبقي تطور القطاع الخاص محدودا على هامش المخططات الوطنية.

☜ **المرحلة الثانية تمتد من1982 إلى غاية 1988**:

حظي القطاع الخاص لأول مرة بعد صدور قانون الاستثمار لسنة 1982 بدور في تحقيق أهداف التنمية الوطنية، إلا أنه لم يشجع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة بسبب تحديد سقف الاستثمارات مما أدى إلى توجيه جزء من الادخار الخاص نحو نفقات غير منتجة أو مضاربية.

☜ **المرحلة الثالثة منذ سنة 1988**:

بسبب النتائج السلبية المسجلة على مستوى مختلف القطاعات دفعت إلى تبني اقتصاد السوق كخيار بديل، لهذا تم إصدار مجموعة من القوانين منها:

- ✓ بتاريخ14 أفريل 1990 صدر قانون النقد والقرض مكرسا مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي وتشجيع كل أشكال الشراكة.
- ✓ بتاريخ 05أكتوبر1993 صدر قانون ترقية الاستثمار الذي نص على المساواة بين المستثمرين الوطنيين والأجانب أمام القانون، الحق في الاستثمار بحرية ،إنشاء وكالة لدعم

الاستثمارات ومتابعتها .

- ✓ سنة 2001 صدر الأمر رقم 03/01 الخاص بتطوير الاستثمار والقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12ديسمبر2001 والذي يهدف إلى تحسين المحيط الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.6. الإجراءات المتخذة في الجزائر لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

لقد أصبح الاعتقاد بأهمية الاعتناء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة راسخا لدى السلطات العمومية في الجزائر،وقد تكرس ذلك فعلا بإصدار قانون توجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتاريخ 2002/12/12، والذي يعتبر منعرجا حاسما في تاريخ الذي شاهدته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث حدد الإطار القانوني والتنظيمي الذي تنشط فيه، وكذا برامج وآليات لتدعيم تنافسيتها، كما يعد إلحاق قطاع الصناعة التقليدية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2002 اعترافا من السلطات العمومية بالدور الاقتصادي الهام، على الصعيد المحلي لقد استفاد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 4 ملايير دينار من المخصصات الإجمالية لبرنامج دعم النمو الاقتصادي 2009/2005 والمقدر بما يعادل 55 مليار دولار.

ويضطلع القطاع –في إطار هذه المخصصات– بالقيام بالمهام التالية:

إنشاء وتجهيز الوكالة الوطنية لتطوير م ص م 2004/03/08، والذي يعد بحد ذاته مؤشرا قويا للاهتمام الذي توليه السلطات العليا للبلاد لترقية القطاع. وتسهر هذه الوكالة على وضع حيز التنفيذ السياسة القطاعية عبر العمليات الأساسية التالية (مديوني، 2011)

- ✓ تجسيد ومتابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقدر بـ1 مليار دج سنويا يمتد إلى غاية 2013، وقد قدم الاتحاد الأوروبي نحو 57 مليون أورو لإعادة تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم بالفعل تأهيل أكثر من 350 مؤسسة.
- ✓ تقييم فعالية ونجاعة تطبيق البرامج القطاعية ومتابعة ديمغرافية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (إنشاء، توقف، تغيير النشاط).
- ✓ ترقية وإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى ذلك تم إنشاء لجنة وزارية مشتركة تجتمع دوريا بهدف إعداد برنامج وطني بهذا الخصوص كما تم الانطلاق في إعداد دراسة تشخيصية حول واقع التطوير التكنولوجي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

✓ جمع واستغلال ونشر المعلومة الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قامت الوزارة بتخصيص 100 مليون دج لإجراء دراسات وتحقيقات اقتصادية منها ما تم إنجازه.

7. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية في الجزائر:

إن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لم تولى له الأهمية إلا في السنوات الأخيرة، والاعتراف بأن هذه المنشآت بإمكانها الإسهام في تحقيق التنمية المرجوة للاقتصاد الوطني،وهذا من خلال (دردیرة، أيام 25- 26 - 27 جويلية 2005)

- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي على الأقل في بعض السلع والخدمات والتقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي
- خلق فرص عمل متنوعة ولكل الفئات المجتمع، كما أنها تشكل إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستخدميها،كما تشكل مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة،وهذا ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- عامل مهم لتنمية المناطق الريفية وتقليل الهجرة من الأرياف إلى المدن.
- استغلال الموارد المحلية بدرجة كبيرة.
- دعم سياسات الاكتفاء الذاتي، من خلال التقليل من الاستيراد وتحسين الصادرات والمساهمة الفعلية في دعم الناتج القومي لما تتميز به من المرونة في مواجهة التقلبات الاقتصادية.
- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية و الإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، و كذا إحياء أنشطة المتخلي عنها كإحياء لتراث الصناعات التقليدية.
- العمل على تنويع مصادر الدخل وذلك من خلال إنتاج السلع البديلة للواردات بالإضافة إلى إمكانية توسيع الأنشطة التصديرية لهذه المنشآت.

- تكامل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الكبيرة، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستطيع أن توفر المنتجات والخدمات التي تحتاجها المشاريع الكبرى، هذا ما ينتج عنه خلق هيكل صناعي متكامل قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وكذلك المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي ،مع توظيف المدخرات الوطنية ودعم القيمة المضافة وزيادة حجم الاستثمارات المحلية، تنشيط الصادرات خارج المحروقات باعتبارها كبديل اقتصادي من أجل أحداث التنمية الاقتصادية ذات استدامة، مع العمل على تنويع وزيادة الصادرات وخفض حجم الواردات، والذي يؤدي إلى تحسين الميزان التجاري وزيادة معدلات النمو الاقتصادي وانتعاشه (بن عاتق و بن عاتق، 2011)
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في التخفيف من حدة العجز في الميزان التجاري، باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية،كأن تساهم مباشرة في إنتاج مكونات السلع تتجه للتصدير،فمثلا نجد أن المؤسسات التي يعمل بها من 01 إلى 10عمال ويغلب عليها الحرفي لها القدرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير وخاصة المنتجات التقليدية، حيث تتمتع هذه المنتجات بزيادة طلب الدول الصناعية عليها،إلى جانب أنها أكثر استجابة للتغيرات السريعة في السوق العالمي (لسلوس، أيام 18-19 ماي 2011، صفحة 107)

ويمكن توضيح مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري من خلال التوسع الذي حصل في إنشاء المؤسسات، والتي يمكن توضيحها في الجدول1 أدناه .

الجدول1: تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية 2015(الوحدة: بالمليار دج)

السنوات	قطاع العامBIP	قطاع الخاصBIP
2005	457,8	1356,8
2006	481,5	1560,2
2007	505,0	1679,1
2008	589,65	1884,2
2009	457,8	2146,75
2010	651,0	2364,5

2011	704,05	2740,06
2012	749,86	3153,77
2013	760,92	3574,07
2014	816,8	4162,02
2015	827,53	4681,68

المرجع:)الديوان الوطني للاحصائيات(2016 ,

من خلال الإحصائيات المدونة في الجدول 1 أعلاه والمتعلقة تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة الممتدة(2005 – 2015)،وبإسقاطها على الشكل البياني 1أدناه نلاحظ أن أكبر مساهمة الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،خلال فترة الدراسة يرجع إلى القطاع الخاص إذ بلغت مساهمة الناتج الداخلي الخام ما قيمته 4681,68 مليار د.ج سنة 2015، فيما رجعت أدني مساهمة للقطاع العام خلال سنتين 2005 ، و2009 ما يعادل مساهمة قدرها 457,8 مليار د.ج كما هو موضح في الشكل البياني1 أداناه، نلاحظ بالنسبة لمساهمة القاطع الخاص في النتاج المحلي الداخلي في زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية2015، حيث بغت أدنى مساهمة سنة 2005 ما يعادل1356,8 مليار د.ج، وتتواصل الزيادة إلى أن تصل أقصى قيمة لها سنة 2015 أي ما يعادل4681,68 مليار د.ج، فيما نلاحظ أن القطاع الخاص شهد زيادة متواصلة في حجم المساهمة خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية 2008 ، حيث بلغ سنة 2005 ما قيمته 457,8 مليار د.ج،ليصل سنة 2008 إلى ما قيمته589,65 مليار د.ج،لتنخفض قيمة المساهمة سنة 2009 بما يعادل131,85 مليار د.ج بمقارنة بسنة 2008 ، لتشهد سنة 2010 إرتفاع في قيمة المساهمة أي بزيادة قدرها 193,2 مليار د.ج بالمقارنة بسنة 2009 وتتواصل قيمة الارتفاع إلى أن تصل سنة 2015 إلى ما قيمته 827,53 مليار د.ج وهذا ما يوضحه الشكل1أدناه.

الشكل1أعمد بيانية توضح تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية 2015(الوحدة: بالمليار دج)

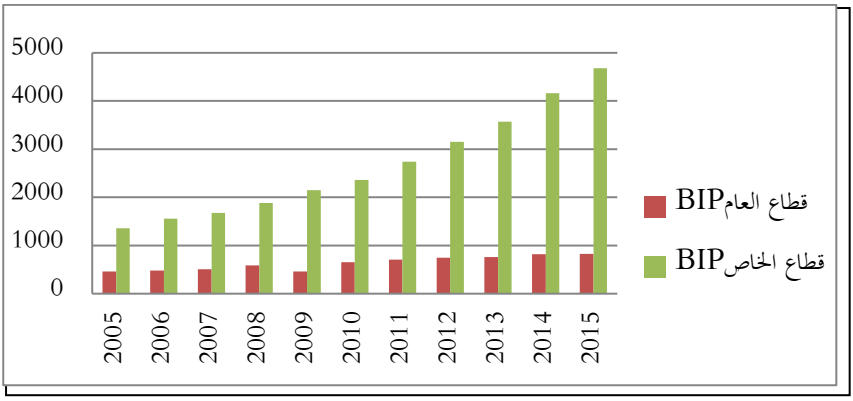

المصدر :)من إعداد ,اعمدة بيانية توضح قطاع العام BIPو قطاع الخاص BIPخلال الفترة (2005-2015)بالاعتماد على مخرجات برنامج (excel, 2019

الجدول2: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني خلال الفترة الممتدة ما بين2005 إلى غاية 2015

البيان	المؤسسة الخاصة	المؤسسة العامة
2005	179893	778
2006	189552	778
2007	207949	778
2008	225449	778
2009	245842	874
2010	269806	739
2011	293946	666
2012	392013	626
2013	455398	591
2014	618515	557
2015	658737	552

المرجع: (الاستثمار، مارس2016، صفحة 12)

من خلال الإحصائيات المدونة في الجدول2 أعلاه والمتعلقة تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية 2015، وبإسقاطها على الشكل البياني 2 أدناه، نلاحظ أن أكبر عدد بلغ658737 مؤسسة صغيرة

ومتوسطة سنة ورجع إلى القطاع الخاص،وأدنى عدد سجلناه هو 552 ورجعت إلى القطاع العام وهذا خلال سنة 2015،كما نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص في زيادة مستمرة وهذا ما نلمسه من خلال الإحصائيات الجدول 2 أعلاه حيث بلغ عدد المؤسسات179893 مؤسسة سنة 2005، وتتواصل الزيادة في التطور في العدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع الخاص حتى تصل إلى أقصى عدد سنة 2015 حيث بلغت 658737 مؤسسة صغيرة ومتوسطة، على غرار ما نلاحظه لدى القطاع العام حيث شهد تذبذب مستمر ما بين الزيادة والنقصان عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرفت الفترة الممتدة ما بين 205 إلى غاية 2008 استقرار في العدد حيث بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 778 مؤسسة، فيما سجلنا زيادة قدرها 96مؤسسة سنة 2009، فيما شهدت السنة 2010 انخفاض في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما يعادل 135مؤسسة بمقارنة بسنة 2009، وتتواصل عدد الانخفاض في عدد التطور في المؤسسات الصغير والمتوسطة خلال السنوات 2011،2012،2013،2014، إلى أن يصل سنة 2015 إلى 552مؤسسة كما هو موضح في الشكل 2 أدناه.

الشكل2: أعمدة بيانية تمثل تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطابع القانوني خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية 2015

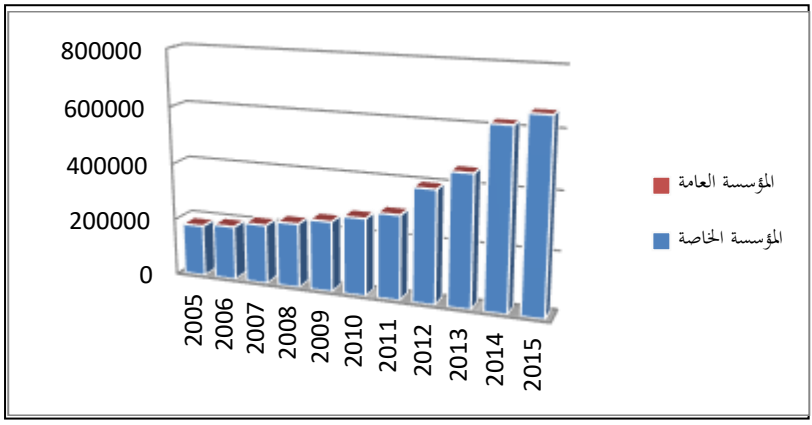

المرجع : (من إعداد، أعمدة بيانية توضح المؤسسات العامة والخاصة خلال الفترة(2005-2015) بالاعتماد على مخرجات برنامجEXCEL، 2019)

من خلال تحليلنا للإحصائيات المدونة في جدول 1 و2 خلال الفترة الممتدة ما بين 2005 إلى غاية 2015 وبإسقاطها على الشكل البياني1 و2 يتضح لنا :

☜ أن مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام أكبر من مساهمة القطاع العام وهذا حسب الإحصائيات المدونة في جدول 1 أعلاه وبإسقاطها على الشكل البياني 1أعلاه.

☜ أن تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعلى في القطاع الخاص على غرار ما هو عليه في القطاع العام وهذا حسب الإحصائيات المدونة في جدول 2 أعلاه وبإسقاطها على الشكل البياني 2 أعلاه .

الجدول3: مناصب الشغل المصرح بها حسب الطابع القانوني

خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 إلى غاية 2015

السنوات	2009	2010	2012	2014	2015
المؤسسات الخاصة	888829	977942	1233073	1547525	1676111
المؤسسات العامة	76283	61661	52786	48783	48086
المجموع	965112	1039603	1285859	1596308	1724197

المرجع: (وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

من خلال الإحصائيات المدونة في الجدول3 أعلاه، والمتعلقة تطور الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات حسب الطابع القانوني خلال الفترة الممتدة ما بين (2009-2015)، وبإسقاطها على الشكل البياني أدناه، نلاحظ أن عدد المناصب الشغل المصرح بها من طرف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار حيث شهدت نمو متزايد خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 إلى غاية 2015حيث بلغت965112 منصب شغل سنة 2009 لتصل سنة 2015 إلى1724197 منصب شغل تضمه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (القطاع العام+ القطاع الخاص)، كما نلاحظ أن عدد الأكبر لمناصب الشغل يرجع إلى القطاع الخاص حيث يوفر عدد كبير من مناصب الشعل نتيجة تكونه لعدد كبير من المؤسسة الصغيرة والمتوسطة على غرار القطاع العام حيث بلغ أكبر عدد لمناصب الشغل1676111 منصب سنة 2015، وأدنى عدد قدر 888829خلال سنة2009 لقطاع الخاص،كما سجلنا زيادة متواصلة لعدد المناصب الشغل لمصرح بها بالنسبة للقطاع الخاص،بمقارنة بالقطاع العام الذي شهد انخفاض تدريجي لعدد المناصب الشغل، حيث بلغ أكبر عدد لمناصب الشغل لقطاع العام بلغت

76283منصب شغل خلال سنة 2009 فيما تشهد السنوات المتبقية انخفاض تدريجي حيث وصل عدد سنة 2015إلى 48086 منصب شغل، والشكل3 أدناه يوضح ذلك.

الشكل3: أعمدة بيانية توضح مناصب الشغل المصرح بها حسب الطابع القانوني خلال الفترة الممتدة ما بين 2009 إلى غاية 2015

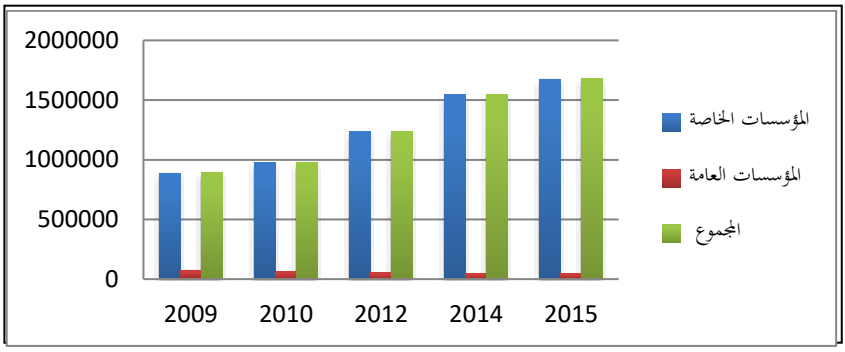

المرجع :)من إعداد ,أعمدة بيانية توضح المؤسسات العامة والخاصة خلال الفترة (2005-2015) بالاعتماد على مخرجات برنامج(EXCEL, 2019

8. الخاتمة :

من خلال الدراسة ليجري التأكيد على دور الهام والبارز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إحداث التنمية والدفع بالعجلة الاقتصادية إلى النمو والازدهار وذلك بخلق فرص العمل ، وتنويع الصادرات خارج المحروقات، باعتبارها النمط الأكثر فعالية في تحريك القوى العاملة شبه الماهرة وغير الماهرة خاصة لما يوفره القطاع الخاص من مناصب عمل مختلفة والمتنوعة تراعي المستوى العلمي للأفراد، وتوسيع نطاق التنمية ليشمل كافة المجالات، مع الحث على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية استغلال أمثلا بكل كفاءة وفعالية، لتكون بذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار استراتيجي وبديل واقي عن الاقتصاد الريعي للجزائر.

قائمة المراجع :

2011 المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كميزة تنافسية بين الواقع و المأول الجزائر www.pmeart-dz.org االموقع الالكتروني

2004Bulletin d'information EconomiquealgerieMinistere de PME et L'artisanate

1994PME et developpement economique en EuropefranceEDla decouvert-Paris

www-Ugp-Pme.org.dz

إدارة الأعامل الصغيرة :أبعاد الريادة 2010 الأردن دار وائل للنشر والتوزيع

إدارة المشروعات الصغيرة2002 الأردن دار الفجر للنشر والتوزيع
أعمدة بيانية توضح المؤسسات العامة والخاصة خلال الفترة (2015-2005)بالاعتماد على مخرجات برنامجEXCELالجزائر
اعمدة بيانية توضح قطاع العام BIPو قطاع الخاص BIPخلال الفترة (2015-2005)بالاعتماد على مخرجات برنامج Excelالجزائر
التنمية الاقتصادية1988مصردار الجامعية
التنمية الاقتصادية :دراسات نظرية وتطبيقية2006 مصر الدار الجامعية
التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية و التطبيق2013لبنانمكتبة حسن العصرية للنشر والتوزيع
2014التنمية المستدامة و الإدارة المجتمعةجامعة الدول العربية –
2016الديوان الوطني للاحصائياتالجزائر
ديسمبر2001المخطط الوطني للعمل من أجل البيئة والتنمية المستدامة
المعهدبدون سنة نشرالمعهد العربي للثقافة و بحوث العمل (1979)دروس في التخطيط الاقتصادي الجزائرالمعهد العربي للثقافة
بعض التجارب الدلوية في دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروس المستفادةيومي 17و 18أفريل 2006ملتقى وطني بعنوان :متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدلو العربية173شلفجامعة حسيبة بن بوعلي –شلف
تجربة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول أجنبية أيام 19-18ماي 2011ملتقى وطني حول :دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية خلال الفترة 2010207-2000الجزائرجامعة أمحمد بوقرة ،بومرداس
1999تقرير متعلق بالسداسي الأولالجزائرالمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي
بدون سنة نشردراسات مختارة في الصناعة النفطية الكويتمنظمة الدلو العربية
دور اتحاد عام غرف التجارة و الصناعة في تنمية المشروعات لصغيرة والمتوسطةأيام 27 - 26 -25جويلية 2005ندوة حول المشروعات الصغيرة و المتوسطة 02ليبياجامعة الليبية
غتجاهات الحديثة في التنمية 2003مصردار الجامعية
مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر2011مجلة السياسات الاقتصادية العدد 02، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان 84
مقدمة في علم الاقتصاد1983لبنان،دار النهضة العربية بيروت
منشأة الأعمال الصغيرة1998مصرالدرار الدولية للنشر والتوزيع
تجربة بنك فيصل الإسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة و المتوسطة2003الملتقى السنوي الإسلامي السادس:دور المصارف و المؤسسات المالية الإسلامية في تمويل المشآت الصغيرة واملتوسطة04عمانالأكاديمة العربية للعلوم المالية والمصرفية
مارس2016نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة رقم 24الجزائروزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار